الثقافة والسياسة

بمناسبة تأسيس مركز مهدي عامل الثقافي

كريم مروة

يذكرني هذا الحدث الثقافي بتاريخ مجيد كان فيه للفكر العقلاني موقع يكافح منه بصلابة ضد محاولات متعددة الصيغ والمصادر لتزييف القيم، ولتسطيح المفاهيم وتفريغها من مضامينها التقدمية، ولتحويل الفكر إلى سلعة. وكان مهدي عامل وحسين مروة وآخرون كثيرون من كبار حملة هذا الفكر العقلاني ومن المناضلين حتى الاستشهاد دفاعاً عنه وترسيخاً لموقعه في بلداننا وفي حياة شعوبنا. وإذ غُيِّب برصاص الغدر، وبوسائل عنف ظلامي من أنواع أخرى، عن دنيانا، وعن ساحة المعركة فيها من أجل الحرية والتقدم والعدالة، كل من حسين مروة ومهدي عامل وصبحي الصالح وتوفيق يوسف عواد في لبنان، وفرح فودة في مصر، والسلسلة طويلة ، فإنّ من مآسي أيامنا الراهنة أنّ حيزاً غير قليل من مكان أولئك الكبار من مفكرينا قد خلا لمن كانوا ولا يزالون في موقع النقيض الكامل أو الجزئي للفكر العقلاني الحر المفتوح على الجدل والحوار. فقد أدى سلطان الاستبداد والتخلف، وسلطان السلفية بأنواعها المختلفة، إلى انكفاء عدد من أصحاب الفكر المستنير، وإلى تراجع حركة الاجتهاد والبحث. ولم يبقَ في ساحة المعركة إلا نفر قليل من هؤلاء. وكان من نتائج ذلك أن اختلطت المدارس الفكرية بعضها ببعض إلى الحد الذي كاد يصبح فيه التفريق بين التقدمي والرجعي في الفكر، وبين الثوري الرومانسي والثوري المزيف، وبين الماركسي والقومي، وبين القومي والديني، وحتى بين هؤلاء جميعاً في حالات معينة مثل الموقف مما يجري في العراق، كاد يصبح التفريق بحاجة إلى مختبر وإلى حكماء وإلى محللين محلفين، وربما إلى منجمين! وهيأ هذا الاضطراب في المواقف والاختلاط في المفاهيم الشروط لتعاظم دور الأصوليات الدينية على اختلاف أنواعها في حياتنا، وإلى هيمنة فكرها على الفكر السائد، و الى هيمنة منطقها السياسي على السائد من السياسات، والى تحول سلوكياتها إلى نمط يكاد يكون معمماً.

لكل هذه الأسباب يكتسب الاحتفال بتأسيس مركز ثقافي يحمل اسم مهدي عامل أهمية خاصة. إذ هو يشير إلى شيء جديد، ويبشر بخير قادم. أو هكذا نريد أن نفهم أسباب تأسيسه، فنقيمه إيجابياً ونتمنى للقيمين عليه النجاح.

غير أن مركز مهدي عامل الثقافي ليس الحدث الثقافي الوحيد من نوعه في الفترة الأخيرة، وليس الأكثر أهمية من بين أحداث أخرى مشابهة له، شهدتها عاصمتنا الجميلة بيروت وعواصم عربية أخرى. فقبل أسابيع قليلة عقد في بيروت مؤتمر جرى فيه إشهار مؤسسة لتحديث الفكر العربي برئاسة المفكر المصري العقلاني التنويري نصر حامد أبو زيد. وشارك في التأسيس وفي احتفال الإعلان عنه عدد كبير من مفكري البلدان العربية ومن أكثرهم شهرة في عالم الإبداع الثقافي في مجالاته وميادينه كافة. وشكّل المؤتمر بانعقاده خلال ثلاثة أيام متتالية حدثاً ثقافياً مهماً. وكان النقاش في جلساته نقاشاً حراً وصريحاً وشجاعاً إلى حدود التطرف. لا بأس. ذلك أن ما ينقصنا اليوم هو أن نستعيد شجاعتنا في القول لكي نستعيد قدرتنا على خوض المعركة من أجل حرية الفكر ومن أجل تحديث مفاهيمنا بشجاعة افتقدناها زمناً طويلاً. أقول ذلك لأن بعض المثقفين الذين شاركوا في المؤتمر أبدوا تحفظهم على بعض ما ورد من أفكار نقدية جريئة للسائد من الأفكار، وتحديدا للفكر الديني أو لما يُسوّق على أنه الفكر الديني. وجوهر هذا الاعتراض - وهو موضوع حقيقي للنقاش- هو أن التقدم المبالغ فيه في النقد من أجل التحديث والتغيير يكاد يصبح في بعض الأحيان، بفعل عدم واقعية وامكانية ترجمته في الواقع، قريباً من نقيضه المتمثل بالاستسلام للسائد من الأفكار، السلطوي منه والديني،الاستسلام الناجم عن تهيب خوض معركة حقيقية لمقاومة هذا السائد من الافكار والانتصار عليه كلياً أو جزئياً.

> **تأسَّس مؤخراً في بيروت مركز مهدي عامل الثقافي. وشارك في التأسيس وفي حفل الإعلان عنه حشد من أصدقاء ورفاق وتلاميذ المفكر الشهيد، ورعى الإحتفال وزير الثقافة غازي العريضي.**

وكان قد شهد شهر آذار من العام الحالي مؤتمراً للإصلاح الديمقراطي في البلدان العربية احتضنته مكتبة الإسكندرية وحضره ١٧٠ مثقفاً عربياً. وصدر عنه بيان تضمن الكثير من الأفكار الجديدة من دون أن يعكس كل ما جاء في المناقشات من جديد وجريء ومتقدم من أفكار وآراء واقتراحات تتناول موضوع الإصلاح في بلداننا. وتعرض مؤتمر الإسكندرية هذا للنقد من عدد من المثقفين لأنه جرى برعاية رسمية. إذ أن هذه الرعاية قد أفقدته في الحقيقة الكثير من بريقه، وحدّت من فعاليته المحدودة أصلاً، ووضعت الجهد الذي بذل فيه في منتصف الطريق الى الاصلاح أو أدنى.

وإلى جانب مؤتمر تحديث الفكر الذي عقد في بيروت ومؤتمر الإسكندرية للإصلاح الذي عقد في الإسكندرية شهدت العواصم العربية، ولا تزال تشهد منذ بضع سنوات، عدداً كبيراً من المؤتمرات والندوات تكاد تساوي، إذا ما أحصينا عددها ومواعيد انعقادها، ندوة أو مؤتمراً في كل أسبوع من أيامنا الحافلة بالقضايا الكبرى المستعصية على الحل، والمأى بالأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية. إلاّ أننا إذ نعرض لهذه المؤتمرات والندوات على هذا النحو فلسنا نريد من ذلك أن نقلل من أهمية الظاهرة. لكننا، في الوقت ذاته، لا نستطيع أن نقف أمام هذه الظاهرة من دون أن نحلل جدواها ونتأكد من التأثير الذي أحدثته، والذي يمكن أن تحدثه في حياتنا، في حقبة من تاريخ بلداننا لعلها الأكثر مأساوية في العصر الحديث، العصر الذي يمتد إلى نصف قرن ونيف من الزمن.

هنا تطرح جملة من الأسئلة قد لا يكون من الممكن الإجابة عنها بوضوح. لكنها أسئلة تستحق أن تأخذ من تفكيرنا الحيز الضروري، لكي نخلص من ذلك إلى استنتاج حان وقت الوصول إليه.

أول تلك الأسئلة يتعلق بالجهات التي تعقد تلك المؤتمرات والندوات. من هي بالتحديد؟ ما هي مرجعياتها السياسية والفكرية؟ ما هي أهدافها الحقيقية المباشرة والبعيدة المدى؟ هل تتساوى جميعها في الجدية، وهل ترمي جميعها فعلاً إلى تحقيق ما تعلن عنه من أهداف؟ وإذا كان ذلك كذلك فما هي الخطوات العملية التي تشير إلى تلك الأهدف؟

السؤال الثاني يتعلق بالطريقة التي تعقد فيها تلك المؤتمرات والندوات. هل هي فعلاً الطريقة التي تحقق الهدف المعلن منها؟ هل النقاش الذي يجري خلالها بين المشاركين فيها هو نقاش يؤدي فعلاً إلى محصلة ما؟ هل هو نقاش حقيقي؟ هل هو نقاش يحترم فيه الاختلاف والتعدد، أم أن التعدد الذي يشير إليه تنوع الحضور هو تعدد شكلي- كما يجري في بعض المؤتمرات والندوات- ما إن ينتهي الاجتماع هنا وهناك حتى يخلو الداعون إلى انعقاد المؤتمر أو الندوة لكي يستخلصوا لوحدهم ما يشاؤون من قرارات ومن توصيات، تكون في العادة معدّة سلفاً في كواليس ودوائر معيّنة؟

السؤال الثالث يتعلق بمصادر تمويل تلك المؤتمرات والندوات. ما هي هذه المصادر، وما هي أهدافها من صرف الأموال في عقد مؤتمر هنا وندوة هناك؟ ما هي علاقة المنظمين بالممولين، ومن هم هؤلاء وأولئك على وجه التحديد، سياسياً وفكرياً، محلياً في كل بلد، أو إقليمياً، أو عالمياً؟ يستثنى من السؤال أولئك الذين يعلنون بشفافية كاملة مصادر تمويلهم وطريقة توظيف المال وأهداف هذا التوظيف.

وثمة أسئلة أخرى من النوع ذاته ومن أنواع اخرى. ولسنا نرمي من وراء طرح مثل هذه الأسئلة لا التشكيك بأمانة أحد ولا توجيه الاتهام لأحد في أهدافه وغاياته. ولسنا نزعم أن من حقنا التدخل في شأن أي من القوى التي تقوم بتنظيم هذه المؤتمرات والندوات، سواء كانت تنتمي إلى أحزاب سياسية، أم إلى نقابات مهنية، أم إلى جمعيات مدنية متعددة الأغراض والاهتمامات، أم كانت ذات صلة بجهة رسمية حكومية، أم كانت خليطاً من كل تلك القوى والاتجاهات. لكن ما يهمنا هو أن نرى على الأرض الجدوى من هذه المؤتمرات والندوات، الجدوى ذات الصلة بتغيير الواقع الذي تعيش فيه بلداننا، الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي والعلمي. هنا بالتحديد جوهر المسألة. ذلك أن ما يمكن استخلاصه ببساطة، ومن دون جهد في البحث والاستنتاج، هو أن هذه المؤتمرات والندوات، أو معظمها، إنما تدور حول ذاتها ولا تنتج تغييراً، ولا تتوفر فيها الشروط لتحقيق تراكم من أي نوع، تراكم معرفي وتراكم تحليلي وتراكم تخطيطي، وتراكم في مجال تجميع الطاقات على قاعدة مشروع متكامل للتغيير، متعدد القوى والمرجعيات، موحد الوجهة والاتجاه. وهذا المشروع هو الذي يكثر الحديث عنه بأسماء مختلفة. فهو بالنسبة للبعض مشروع قومي للنهضة. وهو بالنسبة لقوى أخرى مشروع للتغيير الديمقراطي، بإسم الاشتراكية بمدارسها المختلفة. وهو بالنسبة لقوى ثالثة مشروع إسلامي للتغيير يصعب فهم غاياته. وهو بالنسبة لقوى رابعة مشروع عام للإصلاح يشمل جوانب الحياة كلها في بلداننا بالمفرد وبالجمع.

وإذا كان الأمر كذلك، وهو كذلك، فأين تكمن المشكلة؟

ثمة مشروع جواب وليس جواباً قاطعاً. ومشروع الجواب هذا يتلخص في نظرنا بأن ثمة خللاً حقيقياً تشترك البلدان العربية جميعها، على اختلاف أنظمتها، في الابتلاء به، يتمثل في تغييب السياسة وتعليبها وإضعاف الدور الذي تضطلع به السياسة عموماً في المجتمعات الديمقراطية. إذ هي، أي السياسة، تتخذ في بلداننا شكل مناورات تتحكم بها الحكومات القائمة وردائفها. وهي بمجموعها حكومات غير ديمقراطية، تنتمي إلى سلطات أنظمة، استبدادية في جوهرها حتى ولو كان بعضها يجري انتخابات ويقيم مؤسسات ويسمح بتأليف أحزاب ويشرع لها نشاطها. وغياب السياسة، أو تغييبها، يتمثل في ضعف دور الأحزاب عموماً، اليسارية منها خصوصاً واليمينية كذلك، وفي ضعف أو غياب البرامج التي تستند إليها الأحزاب عموماً في نشاطها وفي علاقاتها مع الجماهير وفي علاقاتها بعضها ببعض وفي علاقاتها مع قواعدها.

ولم يعد صحيحاً ولا مقبولاً تبرير ما هو قائم بالقول أن الانهيارات الكبرى التي حصلت في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، واستئثار الولايات المتحدة الأميركية بقيادة العالم من دون منازع، وقيامها بحرب عالمية باسم مكافحة الإرهاب لإخضاع الشعوب، لم يعد مقبولاً ومسموحاً الاستناد إلى ذلك لتبرير استمرار الأزمات القائمة في الأحزاب كلها، ولتبرير ضعفها في مواجهة الاستبداد والتخلف والفساد والتصدي للعدوان الخارجي بأشكاله وصيغه المختلفة في شكل صحيح ومنظم وليس بالعشوائية والعفوية القائمة حالياً. وبات ملحاً، ليس نقد الذات ومحاسبتها وحسب، بل السعي الحقيقي للخروج من واقع الأزمة، على قاعدة مراجعة نقدية حقيقية لا شكلية، واستنفار جميع القوى المؤهلة للقيام بمهمة التغيير، في الأحزاب ذاتها، وفي المجتمع ومؤسساته، وفي الدولة ومؤسساتها. وبات ملحاً فسح المجال أمام الأجيال الشابة لكي تلعب الدور الذي يعود لها في صنع مستقبلها، من خلال الإسهام في صنع مستقبل بلدانها. بل بات على هذه الأجيال الشابة أن تقتحم ساحات المعركة بشجاعة لكي تنتزع بنضالها دورها في تحقيق التغيير.

هنا، بالذات، تبرز أهمية الفكر والمفكرين، والثقافة والمثقفين. وهنا، بالذات، تبرز أهمية الديمقراطية في حياة الأحزاب والمؤسسات، وفي المجتمع وفي الدولة. وللديمقراطية مفهوم أساسي لا يغير فيه اختلاف الظروف والشروط والأمكنة والأزمنة. وعلينا أن نعترف بأنه لا مكان للإبداع في الفكر وفي التحليل وفي الاستنتاج، ولا مكان للمعرفة ولدورها، وللثقافة في فروعها كافة، إذا هي لم ترتكز جميعها على الديمقراطية، وعلى حق الاختلاف، هذا الحق الذي تؤكده قوانين الحياة القائمة على التعدد حتى داخل الفرد الواحد.

تعيدني هذه التداعيات إلى الفقرات الأولى من هذا المقال. فمن الواضح أن أهمية الأفكار هي في أهمية منتجيها. وأهمية هؤلاء هي في امتلاكهم حرية التفكير وحرية الدفاع عن الأفكار والجرأة في قول ما ينبغي قوله حتى ولو قاد ذلك صاحبه إلى الاستشهاد. وما أكثر الأمثلة في عالمنا العربي عن مثل هؤلاء المفكرين وعن شجاعتهم وعن استشهادهم وهم يدافعون عن أفكارهم، التي إذ جهدوا في إنتاجها فلكي يخدموا بها أوطانهم وشعوبهم الساعية إلى الحرية والتقدم.

إلاّ أن المفكرين والمثقفين عموماً ليسوا هم القادة الذين يصنعون التغيير. بل هم، من حيث المبدأ، ضمائر شعوبهم. وهم دائماً بحاجة إلى حركات تغيير يكونون هم جزءاً مهما فيها. فإذا غابت هذه الحركات أو ضعفت يصبح إنتاج المفكرين والمثقفين عموماً من دون حماية، ويصبحون هم أيضاً من دون غطاء ومن دون مشروع، فتضعف قدرتهم على الابداع ويضعف إسهامهم في عملية التغيير. وينحاز بعضهم لجهات هنا ولجهات هناك. ويلتحق بعضهم بالسلطات القائمة، ينظرون لها ويخدمون مصالحها ومصالحهم المتخيلة. ويبقى فريق ثالث في حالة بين حالتين: إما اليأس وإما العمل الفردي المثقل بالمتاعب بانتظار حدوث معجزة! مع العلم أن زمن المعجزات قد ذهب مع ذهاب أصحابه.

فكيف نريد إذن، في مثل هذا الوضع، أن يكون لهذا الحشد من المؤتمرات والندوات، وهذا الحشد من المؤسسات التي تنشأ، أن تقدم جديداً، وأن تسهم في إحداث التغيير؟ نقول ذلك ولا نيأس، ولا نقلل من أهمية الظاهرة المتمثلة بهذا العدد من المؤتمرات والندوات وبهذا العدد من المؤسسات الثقافية والمؤسسات المدنية التي يجري إنشاؤها. فالظاهرة تبقى من حيث الأساس ظاهرة إيجابية. إذ لعلها تشكل، في مدى زمني معين، تراكماً يبشر بولادة الجديد، أو يشير بشكل من الأشكال إلى إرهاصات ولادة هذا الجديد المنتظرة قيامته منذ عقود، حاملاً معه الى بلداننا بذرة التغيير المنشود على قاعدة مشروع جديد للنهضة، مشروع ديمقراطي بالمعنى الحقيقي للكلمة ولدلالاتها.

الموقف المسؤول تجاه المثقف العراقي

الدكتور تيسير عبد الجبار الآلوسي

تتعززيوما فآخر الحاجة لعودة المثقف العراقي للمساهمة في بناء البلاد بعد زمن النفي والشتات والغربة.

كما تتصاعد مع الأيام الأزمات التي عانى ويعاني منها المثقف العراقي.. فمنها تلك الظروف التي تضغط عليه لتلبية حاجاته وحاجات عائلته الخاصة من أمور الحياة اليومية العادية فهو يحيا في ظروف شظف العيش فوق غربته وشعوره بالتهميش الذي طاله دهرا من الآلام والأوصاب القاسية.. المثقف يحيا أزمته الداخلية بين البقاء بعيدا عن إمكان مصادرة حياته واغتيالها بثمن رصاصة بائسة وبين العودة من أجل أن يؤكد لحمته مع مصادر تكوينه وعيشه الحقيقيين. وتلك حيرة أكثر من مزعجة ولا سيما ان الحياة اليومية لا تتحكم فيها سلطة واحدة بل سلطات عديدة لكل منها مصالحها وشؤونها الخاصة.

فهناك في بلاد الحضارة اليوم يسطو على الشارع ظلام دامس، وتسود معارك داحس والغبراء المتخلفة، وجهل الأشقياء والسفهاء والمجتمع بأعباء في القيود فقد أُخذ رهينة بيد عسكر هؤلاء وما عاد يقرر بأمر العقلاء بل بجهالة الجهلاء، فهم اليوم سادة القوم بقوة قبضاتهم الحديدية الممثلة بالسيارات المفخخة وألغام الشوارع ورصاص الغدر وخناجر الموت المسمومة! لا شئ بعد هذا سوى الحيرة بين الماضي في المنفى أو يعود إلى حيث نهايته المأساوية بطرق شتى!؟ على المجتمع العراقي أن يفكر مليا في موقفه من مبدعيه ومثقفيه، وأكاديميه وتكنوقراطه لأجل إصلاح الروح المخرَّب، ومن أجل أن يدفع بموقف إيجابي من هؤلاء الذين يشكلون عماد الحياة في مجتمع التمدن والتحضر.. فإن لم يجد مجتمعنا لهؤلاء مكانا رائدا في يومه وفي حاضره فلن يجد منهم شيئا لغده ولن يجد من تمدنه وحضارته سوى فتات لا يغني ولا يسمن.. لأنّ الصحيح أن يوضع المبدع في مكانه وموضعه المناسبين وفي مسؤوليته الحقة وإلا فإنّ تهميش المثقف سيكون وبالا على حركة مجتمعنا وتقدمه وتطوره .. ولن نجد مثقفا يمكنه التعايش مع مجتمع يسير وراء الدجالين والمنجمين والمشعوذين أو يلتف حول زعامة كلها ادعاء وتزييف وافتراء ومخادعة وتضليل.. وأول الأمر أن تنبري الدولة الممثلة للمجتمع لإعادة الاعتبار للمثقف والثقافة وأن تضع الاول في موضعه المناسب وتقدم الحماية لحياته من الأزمات والانشغالات الهامشية كالانشغال بلقمة العيش على حساب وظيفته الثقافية والمجتمعية وما يرتجيه المجتمع من وراء أنشطة الثقافة الحيوية الضرورية اليوم قبل الغد..

وعلينا نحن الأناس العاديين أن نضع ثقتنا في ثقافتنا وإبداعنا وفكرنا النيِّر المتفتح وأن نمنحه الثقة الكاملة في قيادتنا نحو الحياة الأفضل وأن نسير خلف خطط الإبداع وخطواته الروحية الفاضلة السائرة لعالم النور والحرية والخير.. وبهذا يمكن توفير أرضية مناسبة لـ(عودة الروح) إلى مجتمعنا.

كيف سنقدم الاطمئنان إلى شخص لا يستطيع أن يمشي في شارع بأمان؟ كيف نحميه ونمنحه أمنه وأمانه إذا كان لا يجد متا سوى التهميش والنظر إليه شزرا وكأنّه مخلوق من طينة أخرى؟

إنّ المطلوب أبعد من رعاية الدولة ومؤسساتها .. المطلوب نهوض كبير واسع لحركة اجتماعية لكل مؤسسات المجتمع المدني وحلقاته ومفاصله لكي تحتضن الثقافة والمثقف. المطلوب أن نسيرَ خلفهما وأن نجد طرق التقدم بهما وبنا. ومن دون رعاية المجتمع لفضلائه وخيار القوم فيه لا يمكن للمثقف أن يعود هكذا ليؤدي ما يُنتظر منه..

حتى لو عاد مثقف أو عدد من أهل الثقافة والإبداع فلن يستطيعوا أداء دورهم ولا حتى إفادة المجتمع في شئ لأنّهم بين الانشغال بلقمة العيش والانشغال بأمنهم وبين تجتب قوى التحريم والمنع الاجتماعي والديني والسياسي وغيرها من قائمة التعطيل الطويلة سيكونون في حالة من الاحباط في جل مشاريعهم وإبداعاتهم، ولن يصلوا إلى جمهورهم المنتظر..

لذا لابد من معالجة أزمة الثقة بين المجتمع بأكمله والمثقف العراقي وكامل أنشطته بكل تنوعاتها وأطيافها وملامحها من دون استثناءات لكي تنسجم الصورة ويبدأ الفعل الحقيقي.. كما لا بد من معالجة تلك المشكلات وعوامل الاحباط التي تعطل المبدع عن فعله ومعالجة كل ما من شأنه تعريض المثقف للمخاطر من أيّ نمط ..

ليس من المنطقي أنْ نطالب المثقف بالتحول عن خطاب الثقافة إلى خطاب السياسة وأية سياسة؟! إنّها سياسة العنف والمطاردة والتقاتل والمنع والتكفير والتحريم والموت وإعدام كل شئ حتى حياة المثقف المبدع نفسه، وهو ما يجري اليوم في الساحة العراقية والشواهد الحزينة على تلك المأساة عديدة!

ليس من المنطقي أنْ يعود المثقف ليحمل بندقية أو خنجرا أو لغما أرضيا أو مدفعا أو ما شابه من مسميات الأسلحة النارية وغيرها وليس من الصائب أنْ نجد هذا المبدع أو ذاك في ميدان التقاتل الدموي الذي يشيعه الجهلة في الحياة اليومية... المنطقي إذن أن تبدأ مسيرة اهتمام جدي بالثقافة فلا نحولها لأي خطاب آخر ولا نشغلها بأي إشكالية أخرى ولا نعطل فاعليها ومبدعيها بأية أمور وانشغالات أخرى.. ولتكن ميزانية الحكومة باهتمام خاص بوزارة الثقافة وميزانية المؤسسات والاتحادات والنقابات كافة باهتمام مخصوص بالثقافة..

ليكن ديدن المجتمع الارتقاء بالغذاء الروحي مثلما هو الاهتمام بكل شؤون الحياة وأولوياتها. ولنخلق البيئة الثقافية المناسبة لحياتنا وحياة مثقفينا.. وسيكون من زادنا الروحي تلك النسمات التي تشرق علينا من منافذ عطاء الثقافة والمثقفين..

وبغير هذه التوجهات فالمثقف يظل في أزمته الخانقة وغصته التي تقطّع أنفاسه وتمنع عليه أداء فعل منتظر منه.. وسيظل المثقف مخنوقا بمشنقة غربته ليس في منفاه فقد حمل في الشتات البعيد بين أضلعه وطنه وخيرة تقاليد شعبه عاليا طوال زمن القتل والاغتيال، زمن الدكتاتورية وطغيانها، ولم يرَ أنّه غريب على وطنه وعنه.. ولكنّه سيكون غريباً حيثما يرى أهله لا يلتفون حوله ولا يلتفتون إلى فعله وفكره وسترتعش فيه فرائص الغربة ووحشيتها طويلا لتقضي على ما عمل من أجله.. أن يرى العراق والعراقيين أهل الثقافة والإبداع وخلق الحيوات الجميلة والجمال نفسه..

علينا ان لا نترك مثقفينا في لهاث وراء لقمة خبز نعرف انها تأتي أغنى وأنظف وأكرم حيثما جاءت مع غذاء الروح وغذاء الأنفس وغذاء الأخلاق وغذاء التربية والسلوك وغذاء العلم والمعرفة وغذاء العقل.. فليس غذاء المعدة إلا غذاء الآفة، غذاء الحيوان فقط حيثما كان.

ليكن من لقمتنا لزاد الروح وليكن من قيمنا ومبادئ وجودنا أننا بشر لا حشر.. وليكن اهتمامنا جديا بحق الثقافة والمثقفين علينا مجتمعا ودولة.. ولنبدأ مسيرة التنوير والتفتح العقلي ولنقطع الطريق على أولئك الذين يحرقون الكتب ويهدمون دور العلم ويقتلون الأساتذة ويغتالون الطلبة ويغتصبون الطالبات ويستبيحون روح الشعب وقيمه الأخلاقية السامية..

حينها نُخرج المثقف من أزماته بدءا بأزمة إعالة بيته وليس انتهاء بأزمات الاحباط من مُثل بائسة تسود مجتمعنا اليوم ظلاما وعتمة وتخلفا ورداءة. فإلى إعلاء شأن الثقافة والمثقفين كما هو تاريخنا السومري الخالد وكما هو إبداعنا البابلي العظيم وكما هو علو شأونا الآشوري الكبير وكما هي مسيرة بغداد دار السلام والحكمة وفنون المعرفة والأدب والثقافة...

فليشعر التلميذ قبل الأستاذ بأهمية ما يفعله تجاه تقدير زعامة المجتمع .. وليسأل نفسه أيريد مجتمعا يستلبه غده كما يستلب يومه وكما أُستُلِب أمسه؟ أيريد مجتمعا يقوده الدجالون والمزيفون والنكرات؟ أيريد أن يسلّم رقبته لأوباش الشوارع ويسلّم قادة الفكر للضلاليين الظلاميين؟ أيريد أن يضحك على نفسه ويكون في مؤخرة عصرنا؟ أيريد عراقي أن ينسى تاريخه المشرق منذ سومر وآشور وبابل وأكد، وينسى علماء الدين الذين جعلوا من المذاهب وسيلة للحمة لا للفرقة.. ووسيلة للتنوير لا للظلمة.. ووسيلة لغنى الروح وتفتح العقل والفكر لا لإغلاقه.. ووسيلة للسلم والتحرر لا للحرب والدم والعبودية.. ووسيلة للتعديل والمغفرة والتسامح لا للتقاتل والانتقام والعداء؟ كما يحصل اليوم من فرق الشغب والتضليل والتزييف صاحبة الادعاء بكونها المرجعية المقدسة المنزهة ولكنّها الملطخة أياديها بدماء الأبرياء الذين يسقطون يوميا من أخوتنا وأخواتنا ومن أبنائنا وبناتنا ومن شيوخنا شيوخ الطرق الصوفية النقية من دم ابن يعقوب [شعب العراق] الظاهر جهارا نهارا على رايات سَفلَةِ رعاعِ همجٍ ليس من يتبعهم إلا سَوءة في أهله أو عته في عقله. ونعم بطلاب العلم طلبة العراق طلبة النور والحرية.. ونعم بشغيلة اليد والفكر شغيلة العراق شغيلة البناء والإعمار لا الهدم والدمار.. ونِعم بفلاحي الأرض وزراعها فلاحي العراق زارعي الخير والأمان.. فكل أهل العراق أصحاب عقل راجح وفكر ناجح وطريق فالح.. إذ كلهم يحتضنون مثقفيهم، مفكريهم، مبدعيهم بكل الحب والاحترام والكرم والاهتمام والتتلمذ والانقياد لمشروعات السمو والتقدم والرفعة والفلاح..